Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (1) July(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

تحليل سياسات التوازن الاجتماعي والاقتصادي في اطار النظريات الاشتراكية

م.م. هيثم احمد هذال حبيب
المديرية العامة لتربية صلاح الدين/قسم تربية بلد
اعدادية الباهلي المختلطة

Analyzing Social and Economic Balance Policies within the Framework of Socialist Theories

Assistant Professor Haitham Ahmed Hazal Habib

ملخص

ظهر مفهوم التوازن الاجتماعي والاقتصادي منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين وكان آنذاك يتلون بطابع يختلف من عصر إلى آخرو يُعتبر التغيير الاجتماعي والاقتصادي سمة جوهرية من سمات الكون، حيث يؤثر في جميع جوانب الحياة، سواء كانت مادية أو معنوية. تُعد الاشتراكية نظرية علمية واضحة المعالم، حيث تعتمد على مبادئ وأهداف محددة وضعها مؤسسوها ومنظروها مثل كارل ماركس ولينين. فهي من حيث مرجعيتها الثقافية تنتمي إلى الفكر الغربي، وقد نشأت كرد فعل على الأزمة التي تمر بها الرأسمالية العالمية. تظهر معالمها الأساسية في صراع الطبقات، والذي يؤدي في النهاية إلى سيطرة الطبقة العاملة، أي البروليتاريا، على مقاليد الحكم. ومن ثم، تسعى لتحقيق المرحلة العليا من الاشتراكية، وهي الشيوعية، التي تهدف إلى تقويض أركان الدولة ذاتها.. **الكلمات المفتاحية : التوازن الاجتماعي ، التوازن الاقتصادي ، الاشتراكية**

Abstract

The concept of social and economic balance has been around since ancient times among philosophers and thinkers, and at that time it was characterized by a different nature from one era to the next. Social and economic change is considered an essential feature of the universe, as it affects all aspects of life, whether material or spiritual.Socialism, as a scientific theory with clear features and specific principles and objectives, was conceived by its founders and theorists, such as Karl Marx and Lenin. From its cultural perspective, this theory is a Western theory that emerged as a result of the crisis of global capitalism. Its features crystallize in the class struggle.Which ends with the control of the working class, and thus the proletariat, which controls the reins of government, and then the achievement of the highest stage of socialism, namely communism, which undermines the foundations of the state itself.**Keywords: social balance, economic balance, socialism**

مقدمة

الاشتراكية تعتبر نظامًا أو نظرية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى إعادة توزيع الثروات والموارد بطريقة تضمن العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع. تقوم على مبدأ أن الملكية العامة أو الجماعية هي الأساس، حيث يُفضل أن تكون وسائل الإنتاج، مثل المصانع والأراضي والموارد الطبيعية، مملوكة للجميع بدلاً من أن تكون مملوكة لأفراد أو شركات خاصة. ويُعتقد أن هذا النهج يساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز من التضامن الاجتماعي والتعاون بين الأفراد.في هذا الإطار، يرى الاشتراكيون أن الإنسان لا يعيش بمعزل عن المجتمع، وأن الإنتاج والتوزيع يجب أن يكونا مرتبطين بالمصلحة الجماعية. فكل شخص يساهم في العمل والإنتاج، ويحق له الحصول على جزء من الناتج حسب جهوده، وليس حسب ملكيته الخاصة أو قدرته على الاستغلال. ولهذا، يسعى النظام إلى إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإنتاجية، بحيث يكون المجتمع هو المالك الحقيقي أو المشترك لهذه الموارد، مما يضمن توزيع الثروة بشكل عادل ويمنع الاحتكار والاستغلال.ويشمل ذلك، في العديد من صوره، تقنيات مختلفة مثل التأميم، حيث تنتقل المؤسسات الاقتصادية من الملكية الخاصة إلى الدولة، أو أنظمة المشاركة الجماعية، التي تتيح للأفراد والمنظمات المشاركة في إدارة الموارد. ويهدف هذا النهج إلى تقليل التفاوت في الثروة، وإتاحة فرص متساوية للجميع، وتوفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة بشكل مجاني أو بأسعار

معقولة.بالإضافة إلى ذلك، يُعطي الاشتراكيون أهمية كبيرة للعدالة الاجتماعية، إذ يرون أن النظام الرأسمالي يخلق تفاوتات غير عادلة، حيث يترك الثروات في يد قلة من الأفراد أو الشركات، مما يزيد من فجوة الفقر والغنى. وبتطبيق الاشتراكية، يُفترض أن يتم تقليل هذه التفاوتات، وأن يُعطى كل فرد فرصة عادلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية، بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية.وفي سياق ذلك، يُعتبر إلغاء نظام الإرث أحد المبادئ الأساسية، إذ يرون أنه يساهم في الحفاظ على المظاهر غير العادلة للثروة، ويعمل على إدامة التفاوت بين الأجيال. بدلاً من ذلك، يُشجع على توزيع الثروة بشكل يضمن استدامة العدالة، مع التركيز على تساوي الفرص وليس النتائج فقط. ويهدف النظام إلى تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتوازن قوى السوق وتُحكم بواسطة خطط وبرامج تهدف إلى مصلحة الجميع، وليس فقط مصالح قلة من المستفيدين.وفي النهاية، تتنوع تطبيقات الاشتراكية وتختلف في مدى تطبيقها وشكلها، لكنها جميعًا تدور حول المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الجماعية، العدالة الاجتماعية، والمساواة الاقتصادية، مع محاولة تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة للجميع.

أهمية البحث : للتوازن الاقتصادي والاجتماعي اهمية كبيرة ازدادت مع التراكمات الفكرية ومنذ مطلع القرن العشرين ازداد الاهتمام في هذه النظرية وتعتبر الدراسة الاقتصادية من الأمور الحيوية فهم كيفية عمل المجتمعات والأسواق والتأثير الاقتصادي على الحياة الاجتماعية من خلال فهم كيفية تفاعل العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب، والتنوع، والتواجد الاجتماعي، وكيف سترغب في معرفة ذلك ويمكن أن تساهم هذه الدراسات في تقييم الأداء بشكل أفضل مما يساعد على تحقيق الهدف المعزز للموارد.

إشكالية البحث :تتجسد إشكالية البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما هو مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي ؟

٢- ما هو مفهوم نظرية التوازن الاقتصادي ؟

٣- ما هي نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية والتطور الاجتماعي في النظريات الاشتراكية الكلاسيكية؟

٤- ما هي نظرية العامل الاقتصادي في النظريات الحديثة (السوسيولوجية)؟

أهداف البحث :

١- تحديد مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي

٢- التعرف على مفهوم نظرية التوازن الاقتصادي

٣- تحديد نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية والتطور الاجتماعي في النظريات الاشتراكية الكلاسيكية

٤- معرفة نظرية العامل الاقتصادي في النظريات الحديثة (السوسيولوجية)

منهجية البحث : سوف نتناول في هذا البحث المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على وصف نظريات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في اطار الاشتراكية ونظرياتها الكلاسيكية والحديثة

خطة البحث :المبحث الأول مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي والاقتصادي المطلب الأول مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي المطلب الثاني مفهوم نظرية التوازن الاقتصادي المبحث الثاني النظريات الاجتماعية والاقتصادية في اطار الاشتراكية المطلب لأول :نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية والتطور الاجتماعي في النظريات الاشتراكية الكلاسيكيةالمطلب الثاني :نظرية العامل الاقتصادي في النظريات الحديثة (السوسيولوجية)

المبحث الأول مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي والاقتصادي

نظرية التوازن الاجتماعي هي فئة من النظريات تختص بالتوازن أو الخلل في العلاقات العاطفية أما التوازن الاقتصادي يصف حالة اقتصادية تكون فيها قوى السوق مثل العرض والطلب متوازنة وهنا سندرس المطالب الآتية: المطلب الأول مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي و المطلب الثاني مفهوم نظرية التوازن الاقتصادي

المطلب الأول مفهوم نظرية التوازن الاجتماعي

ظهر مفهوم التوازن الاجتماعي منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين، وكان يختلف في طابعه وتفسيره بحسب العصور والثقافات التي نشأ فيها. في العصور القديمة، كان هذا المفهوم يتسم بطابع فلسفي عميق، حيث اعتبره الفلاسفة وسيلة لتحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع. على سبيل المثال، تأثر الفكر اليوناني القديم بمفهوم التوازن الاجتماعي بشكل كبير ، حيث أسس الفيلسوفان إفلاطون وأرسطو أفكارهما على أهمية التوازن بين مختلف عناصر المجتمع لضمان استقراره وازدهاره.أفلاطون، في كتابه "الجمهورية"، ركز على فكرة أن المجتمع المثالي يجب أن يكون منسجمًا ومتوازنًا، بحيث تتوزع المهام

والوظائف بين فئات المجتمع المختلفة بشكل يحقق التوازن بين الحكام (الفلاسفة الحكام)، والجنود (المدافعين)، والمنتجين (الفلاحين والحرفيين). وهو يعتقد أن التوازن بين هذه الفئات هو أساس العدالة الاجتماعية، حيث يحقق كل فرد دوره بشكل متناسق مع الآخرين، مما يضمن استقرار المجتمع.أما أرسطو، فقد نظر إلى التوازن الاجتماعي من خلال مفهوم العدالة الوسطية، حيث يرى أن الفضيلة تكمن في الاعتدال والتوازن بين الإفراط والتفريط. واعتبر أن المجتمع المثالي هو الذي يتميز بتوازن بين مصالح فئاته المختلفة، بحيث لا تسيطر فئة على أخرى، ويعمل الجميع معًا لتحقيق الخير العام. فكان يرى أن التوازن بين الثروة والسلطة والأخلاق هو المفتاح لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وقد استخدم عدد كبير من الاقتصاديين مفهوم التوازن في أعمالهم وأفكارهم ، فقد قدم العالم ماشلب Machlup تعريفاً للتوازن في التحليل الاقتصادي قال فيه : التوازن هو بمثابة مجموعة من المتغيرات المنتقاة المتماسكة والمترابطة والمتداخلة والتي يكون كل منها مكيفاً ومتوائماً مع المتغيرات الأخرى بحيث لا يكون هناك ميل إلى تغير العناصر الغالبة الدائمة في النموذج الذي يكون فيه هذه المتغيرات وبشكل عام فإن مصطلح توازن في علم الاقتصاد يعني تساوي قوتين في الوزن (الميزان) ، حيث يذهب علم الاقتصاد إلى أن النسق يكون في حالة توازن حينما تكون القوة المؤثرة فيه ليس لديها أي ميل إلى التغير أو الحركة . إذن فحالة التوازن عند الاقتصاديين هي وضع يدل على الثبات عند مستوى معين حيث لا يكون هنالك من القوى الاقتصادية ما يعمل على قلقلة هذا الوضع المستقر نسبياً .وفي القرن الثامن عشر أخذ مفهوم التوازن يحمل في أحشائه طابعاً سياسياً وقد ظهر هذا جلياً عند مونتسيكيو في نظرية التوازن بين السلطات حينما وجد مونتسيكيو إن الإصلاح السياسي والاجتماعي لا يتحقق إلا عندما يرفل الشعب في حرية تامة ، وأن يكون لكل إنسان المقدرة والحق في أن يعمل كل ما تسمح به القوانين وتجيزه ، فيجب أن يتمتع الفرد بالحرية الدينية والشخصية وحرية الفكر والقول (التعبير) والكتابة ولابد من أن تنتقل الحرية من الفرد إلى الدولة فيتمتع دستورها بالحرية .[١] والدستور الحر في نظر مونتسيكيو هو الدستور الذي يقرر عمل كل سلطة من السلطات الحاكمة ويبين ويحدد لها وظيفتها ولا يعني تحديد الوظيفة بأن هنالك فصل بين السلطات بل يرى ، أن الضرورة السياسية تستوجب التدخل في لب الوظيفة وجوهرها لذلك يطلق على نظريته التوازن بين السلطات لأنها تؤدي بالضرورة إلى اعتدال كل منها في استعمال الحقوق المخولة لها [٢]أما بالنسبة لاستخدام مفهوم التوازن عند السوسيلوجيين فقد وردت إشارات لها في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما استخدمه هريرت سبنسر في مؤلفه) الأسس أو المباديء الأولى (وإن كنا نرى أن من أكثر الصياغات تأثيراً في استخدام مفهوم التوازن الاجتماعي هي صياغة باريتو ، فالمجتمع عنده مجموع منظم من الجزئيات الإنسانية تربطهم علاقات معقدة ومتبادلة في ذات الوقت . وإن كل نظام اجتماعي تعمل فيه قوتان ، إحداهما تحاول هدمه وأخرى تعمل لإعادة التوازن فيه ، ومن فعل هاتين القوتين ومن خلالها ينتج ما أسماه باريتو بالتوازن الاجتماعي . وعموماً هناك ثلاثة عوامل ساعدت على استخدام مفهوم التوازن في علم الاجتماع ، وتلخصها

أ- ارتبط العامل الأول بمجهودات الأنثروبولوجيين وجهودهم من خلال تحليلهم التاريخي للعلاقات الثابتة في البناءات الاجتماعية البدائية .

ب ويظهر العامل الثاني من خلال الاهتمام بعمل بريتو[٣] .

ج- أما العامل الثالث فقد نتج عن الالتقاء بين عمل البيولوجيين والاجتماعين (السوسيولوجية) مما أدى إلى وجود اهتمام تام بالخواص المنتظمة ذاتياً في الإنسان البيولوجية والسوسيولوجية الأمر الذي أدى إلى ظهور واستخدام مصطلح التوازن . ويعد تالكوت بارسونز T.Parsons من أكثر علماء الاجتماع المعاصر معالجة لمفهوم التوازن ، ويبدو ذلك جلياً في تحليله للنسق الاجتماعي ، حيث ذهب إلى أن كل نسق اجتماعي يميل أو يتجه نحو حالة التوازن . وفي ضوء كل ما ذكر يتضح أن المفهوم ظهر في صور مختلفة واستخدم استخدامات تختلف من عصر لآخر . فظهر أولاً في صورة فلسفية مطلقة ، ثم ظهر في الطابع الاقتصادي في القرن السابع عشر ، ثم ظهر في طابع سياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أن تبناه الاجتماعيون وطوعوه لمفاهيم متعددة تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم فيه وعلى الرغم من أصالة هذا المفهوم في الفكر الإنساني والاجتماعي ، إلا أنه يعد من المفاهيم التي دار حولها الجدل وتعددت بشأنها الآراء ، وذلك نتيجة الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى . فالتوازن ليس الثبات ولا يعني الاستقرار، فالثبات يقصد به عدم التغاير مع الوقت [٤].فربما يخطيء البعض ويظن أن ما دام التوازن هو وضع تكون فيه كل الأشياء متكيفة مع بعضه ، وهذا يعني أن هذه الأشياء يمكن أن تستمر وتسير بلا تغير . وهذا يتضمن الثبات مع الوقت وهو ما يطلق عليه البعض بثبات التوازن Equilibrium of Stability ، وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطيء إلى قدر من الخلط من توضيح مفهوم التوازن ، فالتوازن أمر مختلف عن الثبات تماماً ، هذا وقد قسم كثير من العلماء مفهوم التوازن إلى نوعين :

(أ) توازن استاتيكي وهو يشير إلى موقف يكون فيه بناء النسق ثابتاً غير متغير .

(ب) توازن ديناميكي ويتضمن وجود فاعلية وتغير وهذا النوع من التغير هو الذي يسود حياة الإنسان الاجتماعية فهما :

- وجود عمليات تفاعل مستمرة داخل النسق بين وحداته المكونة مما قد يترتب عليه وقوع تغيير معين .

– وهنالك عنصر التتابع والسيولة في الموقف الخارجي الذي قد يولد من العوامل ما يكون كافياً للقضاء على توازن النسق ، وبذلك لا يعني التوازن الديناميكي بناء النسق في صورة مستقرة دائماً بقدر ما يعني قدرة النسق دائماً ، بقدر ما يعني قدرة النسق على الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل فقدان توازنه بإجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق قيام آليات معينة . وبدون شك فإن نموذج التوازن الديناميكي هو الأساس الذي يأخذ به علماء الاجتماع في تفسيرهم لهذا المفهوم . وأحياناً ينظر إلى مفهوم التوازن كمرادف لمفهوم التكامل ، ولكن هناك أيضاً اختلاف كبير بين المفهومين ، فالتوازن ليس التكامل ، لأن التوازن هو عملية يحققها النسق باستمرار . فكلما اختل توازنه يسعى لتحقيقه من جديد ، بينما التكامل حالة يقل تحقيقها بيد أن هناك علاقة بين التوازن والتغير وقد حاول عالم الاجتماع ديفز Davis في كتابه (المجتمع البشري) توضيح العلاقة بين التوازن والتغير في النسق الاجتماعي بأن يوضح المقدمات الضرورية لاعتبار النسق الاجتماعي في توازن متحرك . ومن خلال ذلك ميز العناصر الأساسية المكونة للمستوى الثقافي – الاجتماعي وهي :[٥]

أ– عناصر الفعل الاجتماعي : العواطف ، القيم ، والغايات . ب– أنواع الفعل المختلفة التي ترتبط بهذه العناصر .السمات والمواصفات المعيارية المتعلقة بتطبيق أنواع الفعل تلك في مواقف متنوعة : طرق شعبية ، أعراف ، قوانين ، ونظم .عمليات التفاعل التي تبرز هذه المباديء وتحفظها ، الاتصال ، الصراع ، المنافسة ، والتكيف واستناداً إلى هذه الحزمة من المقاييس التصورية نستطيع معالجة أي مجتمع على أساس أنه في حالة من التوازن المتحرك . وحالة التوازن لا تعني عدم وجود تغيرات .[٦]فالتغيرات قائمة في المجتمع في كل وقت من الأوقات ، وتظهر انعكاسات التغير في جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، مع مراعاة أنه لا ضرورة من وجود التلاؤم لتلك التغيرات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية بالقدر الذي يحقق توازن النسق . وفي حالة عدم حدوث هذه التلاؤمات ، فإن النسق سيكون في حالة من اختلال التوازن المطلوب . وهكذا يظهر لنا أن التوازن ذا صلة كبيرة بالتغير ، بل إن الحركة المتوازنة داخل المجتمع تعني أن التغير سنة مجتمعة وحتمية من حتميات النسق الاجتماعي . فالتغير الذي يحل بعناصر النسق مهما بدأ نمطه ، أو شكله ، أو اتجاهه يعطي للنسق ككل إمكانية التجديد والبقاء والاستمرار لمواجهة طبيعة التحول الذي يعد جانباً أساسياً من جوانب البناء الاجتماعي . Social Structureهذا بجانب أن كل مظهر من مظاهر التغير داخل أي عنصر من عناصر النسق مادياً كان أم اجتماعياً أو ثقافياً يستتبع بالضرورة حركة متوازنة في باقي العناصر بحيث يحفظ للمجتمع استقراره [٧]ونشير في هذا المقام إلى أن هناك صلة قوية بين مفهومي التوازن والصراع ويعني مفهوم الصراع هنا الهدم والتخريب بل يعني أيضاً الاختلاف في الرأي والتعارض في النواحي المزاجية بين الأفراد ذلك لأن دراسة أي من المفهومين تحتاج إلى تناول المفهوم الآخر ، وهنالك افتراض بجانبه الواقع يفضي إلى أن وجود الصراع يؤدي إلى فقدان المجتمع إلى حالة التوازن ، فالصراع في الواقع هو أحد أركان وأبعاد الواقع الاجتماعي الذي لا نستطيع تجاهله فلا يمكن أن نتصور مجتمعاً ينتفي فيه وجود الصراع .[٨] فالصراع موجود على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، فالمجتمع المحلي وعلى مستوى المجتمع العام . فإذا نظرنا مثلاً إلى الفرد كوحدة نجد أنه لا يمكن أن يحقق وحدة جامعة مانعة لشخصية عن طريق تحقيق الانسجام التام بين مكونات شخصية ، ذلك لأن هناك نوعاً من التناقض والصراع يكمن في داخل الفرد يؤثر في وجود هذه الوحدة ، هذا على مستوى الفرد . أما إذا نظرنا على مستوى المجتمع ، فسوف نجد أن هذا نفسه الذي ينطبق على المجتمع . فالقول بأن هناك مجتمعات تسودها الوحدة والانسجام التام دون أن تتعرض للتغير أو التغيير والتبديل ، ضرب من الخيال ، فلا يمكن أن يتحقق الانسجام التام بين الأفراد ولا الجماعات ولابد من وجود ضرب من التباين والاختلاف في اتجاهات التفكير ، ووجهات النظر ، وفي المناحي المزاجية للأفراد . وحتى يصل المجتمع إلى شكل معين ومحدد ، لا بد أن يتوافر بداخله شيء من الانسجام ، وتظهر فيه المنافسة والتداعي، وإن يجمع بين صور الحب والكره ، وبين المودة والجفاء . فالمجتمع ليس نتيجة لعوامل إيجابية أو سلبية ، إنما المجتمع هو نتيجة للتفاعل بين الحالتين : الصراع والانسجام، بحيث يظهر في خاتمة المطاف في صورة : كيان كلي إيجابي[٩]

المطلب الثاني مفهوم نظرية التوازن الاقتصادي

التوازن الاقتصادي له أهمية كبيرة، وازداد الاهتمام به مع تطور الفكر الاقتصادي منذ مطلع القرن العشرين. ظهرت نظرية التوازن بين ١٨٧٠ و١٩٠٠ على يد مجموعة من الاقتصاديين من دول مختلفة، مثل مينجر من النمسا، جيفونز ومارشال من إنجلترا، وفالراس من سويسرا، وبارتيو وبارون من إيطاليا، وكلارك وفيشر من أمريكا، وفكسل من السويد. كان توافقت جهودهم حول مفهوم المدرسة الحدية، التي ترى أن التوازن يتحقق عندما يتم تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة، سواء للمستهلك أو المنتج .بالنسبة للمستهلك، التوازن يعني تحقيق أعلى إشباع ممكن بأقل ثمن، بينما المنتج يهدف إلى تحقيق أعلى ربح بأقل تكاليف، أي توازن عناصر الإنتاج مع الأرباح. ويحدث ذلك عندما يستطيع المستهلك شراء أكبر كمية من السلع بأسعار منخفضة، ويزيد المنتج من إنتاجه ويحقق أرباحًا أكبر مع انخفاض تكاليف الإنتاج، أو عند ارتفاع الأسعار. بشكل عام، التوازن يتحقق عندما يتمكن كل طرف من تحقيق أكبر فائدة ممكنة من الموارد المتاحة، سواء من خلال استهلاك أو إنتاج.. [١٠]بناءً على ما ذُكر، يمكننا استنتاج أن مفهوم التوازن وفقًا لآراء

المدرسة الحدية يعتمد على العلاقة بين الكمية والسعر. فكل سلعة أو خدمة لها سوقها الخاصة بها، وتوازنها الفريد الذي يميزها، مثل المحراث للفلاح أو القلم للطالب. ويتحقق التوازن في سوق سلعة عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وهو ما يعكس توازن حاجات المستهلكين في ظل الأسعار المتاحة .كما أن توازن السوق لأي سلعة أو خدمة يعبر عن مستوى التفاعل بين الكمية والسعر، حيث إن أي تغيّر في الكميات المطلوب أو المعروض، أو في السعر، يؤدي حتمًا إلى تغير في المستوى التوازني. وبالتالي، فإن التوازن الاقتصادي العام هو الحالة التي يتم فيها تحقيق التوازن لجميع الوحدات الاقتصادية، بحيث يتوافق إجمالي كميات السلع والخدمات المنتجة والمتبادلة مع الأسعار السائدة، مما يحقق استقرارًا وتوازنًا شاملًا في الاقتصاد.. [١١]

المبحث الثاني النظريات الاجتماعية والاقتصادية في اطار الاشتراكية

التغير الاجتماعي هو عملية مستمرة وشاملة تؤثر على جميع جوانب الحياة الاجتماعية. وكان موضوع التغيير الاجتماعي من أول اهتمامات الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، حيث تطورت العديد من المفاهيم والنظريات التي تفسر الظاهرة، مركزة على عوامل التغيير، آلياته، أسبابه، نتائجه، وتأثيره على النظام الاجتماعي بشكل عام. وتتنوع المقاربات في دراسة التغير الاجتماعي، حيث تعتمد على فروع مختلفة من المعرفة السوسيولوجية، وقد تتأثر أحيانًا بالإيديولوجية والآراء الشخصية للباحثين في هذا المجال. [١٢] وسندرس في هذا البحث المطالب الآتية : المطلب الأول :نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية والتطور الاجتماعي في النظريات الاشتراكية الكلاسيكية المطلب الثاني :نظرية العامل الاقتصادي في النظريات الحديثة (السوسيولوجية)

المطلب الأول نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية والتطور الاجتماعي في النظريات الاشتراكية الكلاسيكية

أولاً : نظريات التقدم الاجتماعي من ممثلي هذا الاتجاه جان جاك روسو وكندرسه وأوجست كونت :

١-نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو تركز على مفهوم التقدم الاجتماعي من خلال مراحل تطورية مر بها الإنسان عبر التاريخ. ففي كتابه "العقد الاجتماعي"، يوضح روسو أن تطور الحياة الإنسانية مر عبر مراحل محددة، وهي:

١ .المرحلة الأولى: الحياة الفطرية حيث كان الإنسان يعيش وفقًا للطبيعة، خاضعًا للنظام الطبيعي، ويعيش حياة بسيطة تعتمد على البساطة والاعتماد على النفس.

٢ .المرحلة الثانية: الملكية الفردية والإنتاج اليدوي مع اكتشاف الإنسان للزراعة وتشكيل الملكية الخاصة، بدأ الإنسان يستقر، وتكونت الأسرة، وبدأت المجتمعات في التبلور، مما أدى إلى تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.تُظهر هذه المراحل كيف أن التقدم الاجتماعي نشأ تدريجيًا من حياة بدائية إلى مجتمعات أكثر تعقيدًا، معتمدًا على التفاعل بين الإنسان والطبيعة، وتطور الملكية والإنتاج.. [١٣]

المرحلة الثالثة: تُبرز نظرية روسو حول التقدم الاجتماعي سلسلة من المراحل التي مر بها الإنسان عبر تاريخه، حيث بدأت المرحلة الأولى في حياة الإنسان الفطرية، خاضعًا للطبيعة، ثم تطورت إلى مرحلة الملكية الفردية والإنتاج اليدوي، التي أدت إلى استقرار الإنسان وتشكيل الأسرة. بعد ذلك، شهدت المجتمعات مرحلة عدم المساواة، حيث زاد الصراع بين الأفراد والجماعات، وأصبحت السيطرة للأقوى، مما أدى إلى تصاعد النزاعات الاجتماعية. وفي النهاية، ظهرت المرحلة التعاقدية، التي تم فيها الاتفاق بين الأفراد على تنظيم الحكم، واختيار حاكم يعبّر عن إرادتهم، مما أسس لنظام سياسي منظم. ومع أن نظرية روسو لاقت انتقادات واسعة، فهي تُعد من النظريات الخيالية، إذ تفتقر إلى سند تاريخي، وصعوبة تصورها في الواقع، نظرًا لاستحالة موافقة جميع الأفراد على اختيار الحاكم. ومع ذلك، فإنها كانت بمثابة منارة فكرية، ألهبت الثورة الفرنسية، وأسست للفكر الديمقراطي الحديث، حيث اعتبرها الكثيرون بمثابة إنجيل الحرية والمساواة، التي أدت إلى تغيير مفهوم الحكم وتأسيس نظم سياسية ترتكز على إرادة الشعب.

٢- نظرية انطونيان كوندرسه:

يشرح كوندرسه في كتابه الشهير "شكل تاريخي لتقدم العقل البشري" الذي صدر عام ١٧٧٤، مسيرة تقدم الحياة الإنسانية، حيث يرى أن تقدم الإنسانية يسير في اتجاهٍ مستقيم نحو الأفضل والكمال. يُعتبر التعليم والثقافة الأساس الرئيسي لتحقيق التقدم في المجتمع. ويؤكد أن التاريخ هو عملية اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، معتمدًا على نظرة تفاؤلية حول مراحل تطور الإنسانية. يرى كوندرسه أن التقدم هو عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، مما يسهم في تحسين مستوى الحياة الإنسانية. وقد قسم تاريخ الحضارة إلى عشر مراحل، حيث تمثل كل مرحلة فترة معينة من مراحل التقدم الإنساني، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :[١٤]تتلخص مراحل تطور الحضارة الإنسانية وفقًا لكوندرسه في عدة مراحل رئيسية، حيث تبدأ بالمرحلة الطبيعية التي تعتمد على الصناعات البدائية، تليها مرحلة الرعي واستئناس الحيوان، ثم مرحلة الزراعة التي شهدت استقرار الإنسان وبداية حياة مستقرة. بعد ذلك، تظهر الحضارة اليونانية، حيث ظهرت المدنية كوحدة سياسية متطورة، تليها الحضارة الرومانية التي عُرفت بفكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية

العملية .وفي العصور الوسطى، برزت المسيحية وحدث صراع بين السلطتين الزمنية والدينية، ثم جاءت مرحلة الإقطاع التي شهدت ظهور الاستبداد من قبل الحكام والمحاربين ورجال الدين. مع اختراع الطباعة، أصبحت عملية نشر الكتب والأفكار أسهل، مما أدى إلى انتشار المعرفة بشكل أوسع. وفي العصر الحديث، تُعتبر الثورة الفرنسية نقطة تحول حيث أُعلن فيها حقوق الإنسان وظهرت أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية. وأخيرًا، ينظر كوندرسه إلى مستقبل البشرية بتفاؤل، حيث يرى أن تحليل الماضي والحاضر يمكن أن يساعد في استشراف الآمال المستقبلية، مع التركيز على تطور الفرد ونموه الذاتي.

٣- **نظرية أوجست كونت** : من خلال دراسته للديناميك سوسيال (التغير الاجتماعية) وللستاتيك سوسيال (البناء الاجتماعي) وقد توصل إلى قانون الحالات أو المراحل العقلية الثلاث ونظريته في التقدم الاجتماعي الخطي : قانون الحالات الثلاث :[١٥]

وفقًا لكونت، تمر البشرية عبر ثلاث حالات رئيسية في تفسير الظواهر وفهم العالم:

١. الحالة الدينية اللاهوتية (الثيولوجية): كانت هذه المرحلة تتسم بتفسير الظواهر المختلفة بواسطة علل أولية، أي أن الإنسان كان يعزو الظواهر إلى قوى أو كائنات سماوية أو إلهية، ويؤمن بأن الأسباب الأولية هي التي تفسر كل شيء.

٢. الحالة الفلسفية (الميتافيزيقية) (١٣٠٠-١٨٠٠): يُطلق عليها أيضًا "عصر الثورات الغربية"، حيث تقل أهمية التفسيرات الدينية وتُستبدل بعلل أكثر عمومية وابتعادًا عن الحس المباشر، وتتمثل في كينونات ميتافيزيقية فوق الحس الإنساني، أي مفاهيم مجردة تتعلق بالموجودات والأفكار فوق المادة.

٣. الحالة العلمية (الوضعية) من عام ١٨٠٠م فصاعدًا: تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على المنهج العلمي، حيث تُفسر الظواهر بناءً على الملاحظة، التجربة، والمقارنة التاريخية، مع الابتعاد عن التفسيرات المجردة أو الغيبية، مما أدى إلى تطور العلوم وتحقيق فهم أكثر دقة للعالم.

أما عن تطور الإنسان، فيرى كونت أن هناك صورتين للتقدم الارتقائي:

- التقدم الاجتماعي: وهو تحسن مستمر ناتج عن اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية، مما يمكننا من التنبؤ بالسير الطبيعي للأحداث وتوجيهها نحو الأهداف المرغوبة.

- التقدم في الطبيعة البشرية: ويتجلى في تطور الجوانب الطبيعية، العقلية، والأخلاقية للإنسان، معبرًا عن تحسن مستمر في قدراته ومبادئه.

ومع ذلك، تعرضت أفكار كونت بشأن التقدم الاجتماعي لانتقادات كثيرة، خاصة فيما يتعلق بتطبيقاته، وتفسيره للمجتمع، واحتمال تبسيط الأمور بشكل مفرط.. .[١٦]

ثانياً : نظريات الدورة الاجتماعية: تُظهر هذه النظريات نظرة متشائمة بشأن مستقبل التغيير الاجتماعي، إذ تعتبر أن مسار التغير يتبع دورة مغلقة، حيث يعود المجتمع دائمًا إلى الحالة التي بدأ منها بعد فترات من التغير. تتسم هذه الدورة بالانتظام، وتُشبه نمو الكائنات الحية التي تتعرض لتقلبات من ارتفاع وانخفاض، مما يؤدي في النهاية إلى استعادة الحالة الأصلية. من بين النظريات التي تتناول هذا المفهوم، توجد نظرية التاريخ الدورية التي ترى أن الحضارات تمر بمراحل متكررة من التقدم والتراجع، ونظرية الحتمية الدورية التي تؤكد أن أنماط التغير تتكرر بشكل ثابت، وأخيرًا نظرية الحلقات الاجتماعية التي تعتبر أن الأنماط الاجتماعية تتكرر عبر حلقات وأدوار متشابهة. بشكل عام، تعكس هذه النظريات تصورًا بأن التغير الاجتماعي ليس خطيًا أو دائمًا، وإنما هو عملية تتكرر وتعيد المجتمع إلى نقطة البداية في نهاية المطاف:

١- **النظرية الدائرية العامة (ابن خلدون ١٣٣٢-١٤٠٦):** يُلاحظ ابن خلدون أن ثقافة أي مجتمع تمر بدورة حياة تبدأ بالميلاد وتتطور نحو النضج والكمال ثم تُعاني من الشيخوخة قبل أن تعود إلى مرحلة التقدم والرقي. يُرَكّز ابن خلدون على دراسة المجتمع من نشأته إلى فساده، مُؤكداً على أن التاريخ البشري يتبع خطة محددة، وأن أحداثه مترابطة. يُشَبّه ابن خلدون المجتمع بالفرد، حيث يمران بمراحل من الولادة إلى الموت، وكذلك الحال بالنسبة للدول. ويرى أن مسيرة المجتمع دائرية، تُعيد نفسها من نقطة البداية، وأن هذه الدورة خارجة عن إرادة الإنسان. يهتم ابن خلدون بالجانب التطوري للمجتمع، ويسعى لفهم العوامل المؤثرة فيه، وقد توصل إلى "قانون الأطوار الثلاثة" الذي يُظهر تغيرات النظم والظواهر العمرانية خلال مراحل تطور المجتمع.وهي:[١٧]

- طور النشأة والتكوين وفيه يتولى مقاليد الأمور المؤسسين
- طور النضج والاكتمال وفيه يتولى مقاليد الأمور المقلدين .
- طور الهرم والشيخوخة ، وفيه يتولى مقاليد الأمور الهادمين .

حدد ابن خلدون أن عمر كل طور من أطوار المجتمع الثلاثة حوالي ٤٠ سنة، ليصبح عمر الدولة الإجمالي ١٢٠ سنة، بعدها ينهار المجتمع ويقوم آخر على أنقاضه. يمر المجتمع خلال هذه الأجيال بخمس مراحل: البداوة، الملك، الترف، الضعف، والفناء. ودرس خصائص كل مرحلة، معتبرًا أن

العصبية هي أساس المجتمع القبلي، وأن العوامل المؤثرة فيه تشمل العصبية، الفضيلة، والدعوة الدينية. أما المجتمع المتحضر، فيصل إلى النضج بتنظيمه السياسي والاجتماعي، حيث يسيطر السلطان على المجد والسلطة ثم يتراجع إلى الاسترخاء. وتناول عوامل الفساد كالانهيار الاقتصادي والضعف الديني، وطور قانونًا يقول: "إذا نزل الهرم بدولة لا يرتفع". كما أشار إلى أن العوامل التي تسرع التقدم تشمل الظروف البيئية، كثافة السكان، وعدالة الدولة. واعتبر أن الحضارة، رغم فوائدها، لها جانب سلبي يدعو إلى الكسل، واعتبرها نهاية العمران البشري. تعد نظريته من الأسس في علم الاجتماع، رغم وجود بعض المآخذ عليها.[١٨]

٢-النظرية الدائرية الجزئية (شبنجلر ١٨٥٦-١٩٣٦) : نظرية شبنجلر تعد من النظريات التشاؤمية التي تركز على دراسة ظاهرة اجتماعية محددة، حيث يرى أن المجتمعات تتبع دورة مغلقة من التطور والانحدار، وتعود إلى نقطة البداية، مثل ملكية الأرض الزراعية للقبيلة، ثم للدولة، ومشاريع الإنتاج. اهتم شبنجلر بتكوين الثقافة وأنواعها، واعتبر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزها، وأن عمليات التغير لا تكون متشابهة بين المجتمعات، بل تتفاوت وفق نمطها الثقافي. قارن تطور الثقافة بفصول السنة أو بمراحل العمر، و قسم الحضارات إلى ثماني ثقافات رئيسية، منها المصرية، الرافدينية، الهندية، الصينية، الكلاسيكية، العربية، المايا، والغربية، مبرزًا أن جميعها تتجه نحو الفناء، حيث يبلغ عمر كل حضارة حوالي ١٠٠٠ سنة. استند في ذلك إلى أن الحضارة الغربية ظهرت من ٩٠٠م وتوقع انتهاءها في ١٩٠٠م، وهو ما أثار ردود فعل واسعة. من المآخذ على نظريته أن الفناء ليس حتميًا، بل الحضارات تتغير وتتطور بفعل الاختراعات والتراكمات الثقافية، وأن تشبيه تقدم الحضارة بتطور الكائن العضوي هو تبسيط مفرط، إذ تتقدم الحضارات بفعل عوامل داخلية وخارجية، وليس داخليًا فقط.

٣-النظرية الدائرية اللولبية (فيكو ١٦٦٨-١٧٤٤): [١٩] مؤيدو نظرية "فيكو"، ومنهم العالم الإيطالي، يرون أن التقدم الاجتماعي يسير في شكل دائري أو حلزوني، حيث كل دورة تعلو على السابقة وتكون أكثر نضجًا ثقافيًا. ويعتقد أن التقدم ليس خطيًا، بل يتكرر عبر دورات ثلاث تتفاوت في المستوي، مع وجود ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية. أي أن الجماعات تعود إلى حالتها الأصلية (النكوص)، لكن بصورة مغايرة وأفضل مع بداية كل دورة جديدة. اهتم "فيكو" بدراسة فقه اللغة، لأنها تكشف عن تطور الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية، و قسم تاريخ تطور المجتمعات إلى ثلاث مراحل متعاقبة:

- المرحلة الدينية: حيث تسود المقولات الدينية وتأليه الأشياء، ويعتمد المجتمع فيها على المعتقدات الدينية.
- المرحلة البطولية: وتتميز بالملاحم والتعظيم للشرف والمغامرة، وظهور الأرستقراطية، حيث تكون القوة هي العامل الحاسم.
- المرحلة الإنسانية: وتتسم بالحرية السياسية، المساواة، وحقوق الإنسان، وانتشار الديمقراطية.

ثالثا: نظريات التطور الاجتماعي : فكرة التطور تعتبر من أهم الأحداث الفكرية التي سيطرت على الفكر الإنساني، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كان لكتاب داروين "أصل الأنواع" الذي نُشر عام ١٨٥٩م أثر كبير في إحداث نقلة نوعية في النظرية التطورية، ليس فقط في علم الأحياء بل أيضًا في الفكر السوسيولوجي. من أشهر الممثلين لهذا الاتجاه في علم الاجتماع هو العالم الإنجليزي هربرت سبنسر، الذي يُعد من أبرز رواد الحركة الاجتماعية العلمية في القرن التاسع عشر. تتسم نظريته بالتشابه الكبير مع نظرية داروين، حيث شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي، معتبرًا أن المجتمعات تمر بمراحل من التطور والتغير المستمر، وتتشابه في ذلك مع عملية الانتقاء الطبيعي والتطور في الكائنات الحية.[٢٠]نظرية هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) تقوم على فكرة أن جميع الأفعال والسلوكيات تسير وفق قانون "الاتصال النسبي"، أي أنها مرتبطة ببعضها البعض بشكل متشابك. يرى سبنسر أن هناك تشابهاً كبيراً بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات، حيث يعتبر أن التطور بشكل عام يتجه تدريجيًا من مرحلة التجانس إلى مرحلة اللاتجانس، ثم إلى مرحلة التكامل. ويؤكد أن تطور المجتمع حتمي نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية تعمل بشكل متكامل، ويطلق على هذه العملية اسم "التطور فوق العضوي ."ويعتقد سبنسر أن التخصص هو غاية كل تطور وارتقاء، فكلما أصبح الكائن العضوي أكثر تعقيدًا، زاد اختصاصه وتفرده. وكلما زاد تفرد الأعضاء واختصاصها، زاد استقلالها. ويدل على عملية النمو والتطور بزيادة حجم المجتمع أو الكائن العضوي. ومع ذلك، فهو يرى أن التطور ليس مستمرًا إلى الأبد؛ بل له نهاية، وهي الفناء، مما يجعل نظرة سبنسر للتطور نظرة تشاؤمية .على الرغم من الانتقادات التي واجهتها نظريته، إلا أن أفكار سبنسر لاقت رواجًا كبيرًا خلال حياته وأثرت بشكل كبير على توجيه النظرية الاجتماعية. وهناك تشابه كبير بين ما ذهب إليه سبنسر وما نادى به ابن خلدون، حيث أكد كلاهما على أن التطور الاجتماعي يتبع نمطًا تطوريًا معينًا، وأن التغيرات تأتي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. كما أن نظريته استجابت لاحتياجات ذلك العصر، خاصة في فهم عملية التغير الاجتماعي والتطور.:[٢١]

- الأولى: الرغبة في توحيد المعرفة .
- الثانية : الحاجة إلى مبرر علمي لمبدأ " دعه يعمل " .

المطلب الثاني نظرية العامل الاقتصادي في النظريات الحديثة (السوسيولوجية)

يرى بوتومور أن النظرية الماركسية تميزت بتركيزها الخاص على الصراع بين عنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية، وهما البرجوازية والطبقة العاملة. فوفقًا للمفهوم الماركسي، تعتبر الاشتراكية الماركسية إيديولوجية إقصائية تهدف إلى القضاء على البرجوازية، التي تستمد قوتها من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحرية السوق. أي أن الماركسية ترى أن التحول الاجتماعي يتم عبر الصراع الطبقي، وأن إزالة الفوارق الاقتصادية ستؤدي إلى مجتمع اشتراكي عادل.أما بالنسبة لاشتراكية دول العالم الثالث، فهي، عند المقارنة مع النظرية الماركسية، تظهر غامضة ومبهمة، بل وتميزها عن الماركسية زيغ وانحراف عن المبادئ الأساسية. ذلك أن الماركسية، كنظرية غربية، تبدو غريبة عن المجتمعات المتخلفة، التي تتسم بتركيبتها القائمة على المتخيل الجماعي والموروث الثقافي والتقاليد التقليدية. فهذه المجتمعات لا تتطابق مع النماذج الطبقية والنظرية الماركسية التي تعتمد على التطور الاقتصادي والصراع الطبقي، مما يجعل تطبيقها عليها غير مناسب أو غير فعال، وغالبًا ما يتطلب تعديلات وتفسيرات خاصة تتناسب مع خصائصها الاجتماعية والثقافية.[22]. تؤكد نظرية التغير الاجتماعي أن القوى المادية، ممثلة في قوى الإنتاج، تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد مسار التطور، حيث يشمل ذلك الآلات والمعارف التقنية التي يستخدمها الإنسان في عملية الإنتاج. يتبع ذلك تغير في علاقات الإنتاج، التي تعبر عن العلاقات بين الأفراد والفئات الاجتماعية خلال العمل، سواء كانت تعاونًا أو سيطرة، وتؤثر على توزيع الملكية والمنتجات. فالتغير المستمر في قوى الإنتاج يؤدي حتمًا إلى تعديل علاقات الإنتاج، مما يغير بدوره طبيعة الصراع الاجتماعي ويُحفز التغيرات في البنية الاجتماعية بشكل عام. ويُعد الإنسان، من خلال سعيه المستمر لإنتاج الوسائل التي تلبي حاجاته، المحرك الأساسي لهذا التطور، حيث أن التاريخ يتقدم نتيجة لمحاولاته المستمرة لتحسين أدواته وتقنيات إنتاجه، وليس بقوى غيبية أو خارقة، مما يجعل التطور نتيجة حتمية للعلاقات المادية بين الإنسان ووسائل إنتاجه[٢٣].يؤكد أوسكار لانج أن هناك قانونين أساسيين يحكمان الحركة الديالكتيكية للمجتمع؛ الأول يتعلق بالتفاعل المتبادل (التناقض الجدلي) بين البناء التحتي، المتمثل في أسلوب الإنتاج من قوى وعلاقات الإنتاج، والبناء الفوقي، المتمثل بالنظم السياسية والقانونية والأخلاقية. أما القانون الثاني فهو قانون التوافق الضروري بين هذين البناءين. يرى لانج أن تطور المجتمع البشري يتألف من ثلاث عمليات ديالكتيكية: التناقض المستمر بين الإنسان والطبيعة، والتناقض بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة، والتناقض بين علاقات الإنتاج الجديدة والتركيب الفوقي القديم. إذ أن استمرار تطور القوى المنتجة يؤدي إلى تغيّر علاقات الإنتاج، إلا أن القوى المسيطرة تسعى للحفاظ على وضعها، مما يدفع إلى حدوث انفجار ثوري ينسف البنية الفوقية ويعيد تشكيل المجتمع. من هنا، تُظهر النظرية المادية الجدلية أن التغير الاجتماعي ناتج عن التناقضات الداخلية في البناء الاجتماعي، وهو ما يجعلها أقرب إلى الواقعية مقارنة بنظريات أخرى، إلا أنها تواجه انتقادات بعدم قدرتها على تفسير كل أنواع التغيرات الاجتماعية بشكل شامل، خاصة في المجتمعات المختلفة.

خاتمة

يعد التغير الاجتماعي ظاهرة حيوية في تطور المجتمعات وبناء الدول، حيث يُعتمد على تفعيل عمل المؤسسات بما يتوافق مع مسار التطور المستمر الذي يعزز قدرات المجتمع والدولة على حد سواء. ويهدف ذلك إلى تفادي الأخطار والتقاطعات التي قد تهدد استقرار العقد الاجتماعي، إذ يُعد البناء الداخلي هو الأساس في عملية التحول، حيث يشكل الضابط الضامن لنجاح التغيرات المجتمعية، ويساهم بشكل فعال في مواكبة فكرة الإقلاع والتقدم المستدام.

أولا: النتائج

١- ظهر مفهوم التوازن الاجتماعي منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين وكان آنذاك يتلون بطابع يختلف من عصر إلى آخر

٢- التغير الاجتماعي هو عملية مستمرة شاملة تمس جميع النواحي الاجتماعية، وقد شكل موضوع التغير الاجتماعي أولية الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة

ثانيا: التوصيات

١- دعوة الباحثين الى التوسع بشكل اكبر في الأبحاث التي تتحدث عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي

المصادر أولا: الكتب

١. أحمد الخشاب ، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط١، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م

٢. سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢

٣. د. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥

٤. د . جعفر طالب احمد الخزعلي ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية) ، ط١، دار الفكر العربي

٥. حنان محمد عبد المجيد التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،هرندن فرجينيا الولايات المتحدة
٦. محمد عاطف غيث ،وآخرون مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية القاهرة، مصر، الطبعة
٧. وتومور توم، تمهيد في علم الاجتماع،ط١، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣
٨. محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
٩. أنتوني جيدانز، علم الاجتماع ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥
١٠. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ،
١١. أحمد زايد التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢،دار الفكر العربي ، القاهرة، مصر
١٢. عبد الباسط حسن التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي،ط١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة
١٣. المهدي المنجرة، قيمة القيم، الطبعة الثانية، دون دار نشر، الرباط، المغرب، ٢٠٠٧

ثانيا: البحوث

١. عائدي جمال جرو كمال ، التغير الاجتماعي ونظرياته، مجلة المداد ، مجلد٥، عدد٢، ٢٠١٧
٢. لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن،
٣. محمد مدان ، الإشتراكية الجزائرية بين النظرية والواقع الاجتماعي ، مجلة أنثروبولوجية الأديان ، مجلد١٠، عدد١، ٢٠١٤

ثالثا: المراجع الأجنبية

1. Barnard, C.Making an Organization. New Delhi, ١٩٨.
2. Davis, K. Human Society, Macmillan, N.Y. ١٩٨٧.
3. Machlup, F. Equilibrium and Des-Equilibrium in System Change and Conflict, by Peterson, R. N. Y. ١٩٨٥.
4. Sorokin. P. Contermporary Sociological Theories, N. Y. Harper Row, ١٩٩..
5. Chinoy, E. An Introduction to Sociology, N.Y. ١٩٨٩
6. Simmel, G. Conflict Association. Macmillan Company, ١٩٧.
7. Selznick, P. Foundation of the Theory of Organization ١٩٨٥.

---

[١] Davis, K. Human Society, Macmillan, N.Y. 1987.

[٢] أحمد الخشاب ، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط١، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص١٢٢ .

[٣] سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٦

[٤] د. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.، ص٩٩

[٥] Machlup, F. Equilibrium and Des-Equilibrium in System Change and Conflict, by Peterson, R. N. Y. 1985.

[٦] Sorokin. P. Contermporary Sociological Theories, N. Y. Harper Row, 199..

[٧] Chinoy, E. An Introduction to Sociology, N.Y. 1989

[٨] Simmel, G. Conflict Association. Macmillan Company, 197.

[٩] Selznick, P. Foundation of the Theory of Organization 1985.

[١٠] د . جعفر طالب احمد الخزعلي ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية) ، ط١، دار الف، ص١٠٠

[١١] د . جعفر طالب احمد الخزعلي ، مصدر سابق ، ص١٠٠

[١٢] عائدي جمال جرو كمال ، التغير الاجتماعي ونظرياته، مجلة المداد ، مجلد٥، عدد٢، ٢٠١٧، ص٦٠

[١٣] حنان محمد عبد المجيد التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية، ص ١١-١٢

[١٤] محمد عاطف غيث ،وآخرون مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية القاهرة١٩٨٢، ص٨

[١٥] وتومور توم، تمهيد في علم الاجتماع،ط١، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣، ص٣١١

[١٦] محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩١، ص ٤٥

[١٧] أنتوني جيدانز، علم الاجتماع ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٥

[١٨] نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ، الطبعة الثامنة ١٩٨٣، ص٣٠٦

[١٩] أحمد زايد التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢،دار الفكر العربي ، القاهرة، مصر، ص ١٨– ١٩

[٢٠] عبد الباسط حسن التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي،ط١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٩

[٢١] لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، ٢٠١٢، ص٤١٠ ١٧.

[22] محمد مدان ، الإشتراكية الجزائرية بين النظرية والواقع الاجتماعي ، مجلة أنثروبولوجية الأديان ، مجلد١٠، عدد١، ٢٠١٤، ص١٦٦

[٢٣] المهدي المنجرة، قيمة القيم، الطبعة الثانية، دون دار نشر، الرباط، المغرب، ٢٠٠٧، ص ٥٩